

ثمة من يبحث عن مطرقة؛

الدروس المفلوطة بين إيران وكوريا الشمالية

◆ د. محمد السعيد إدريس

الاندفاع المحموم في إدارة الأزمة المتجددة حول الاتفاق النووي الموقع مع إيران من جانب مجموعة دول «١+٥» عام ٢٠١٥ يكشف عن حقيقة مهمة وهي أن الإدارة الأمريكية الجديدة للرئيس دونالد ترامب تسلك، سواء باختيارها أم بتوريط متعمد من جانب إسرائيل، الطريق الخاطئ الذي سلكته إدارة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش مع الأزمة النووية لكوريا الشمالية.

يجول دون امتلاك إيران القنبلة، أو بدقة أكثر، يجول دون إرغام إيران على أن تتحول إلى دولة نووية عسكرياً على نحو ما فعلت كوريا الشمالية. هذا يعني أن هناك إما جهل أو سوء نوايا متعمدة من جانب جماعات معينة حريصة على التصعيد مع إيران وتنشيط الأزمة للوصول إلى «حافة الخطر» الذي يضطر إيران كما اضطر كوريا الشمالية لسلوك خيار التصعيد والعناد والوصول إلى قناعة إستراتيجية مفادها أن «امتلاك القنبلة النووية وامتلاك الصواريخ الباليستية القادرة على حمل رؤوس نووية إلى حيث تريد القيادة الثورية بات مسألة حياة أو موت» على نحو ما نقلت وكالة الإعلام الروسية (٢٠/١٠/٢٠١٧) عن دبلوماسي كوري شمالي كبير قوله أن بلاده لا تعترم إجراء أي محادثات مع الولايات المتحدة في شأن برنامجها النووي مؤكداً أن حيازة أسلحة نووية «مسألة حياة أو موت بالنسبة لبيونج يانج»، وأن «على الولايات المتحدة أن تتقبل وضع كوريا الشمالية النووي». جاء ذلك على لسان مدير عام قسم أمريكا الشمالية في وزارة الخارجية

الغريب أن هذا يحدث في ذات الوقت الذي تحرص فيه كل من إدارة دونالد ترامب والحكومة الإسرائيلية على الربط بين كوريا الشمالية وإيران ضمن إطار شيطنة البلدين والتعامل معها كدولتين مارتقتين.

قليلون في واشنطن وتل أبيب حريصون على البحث عن إجابة حقيقية لسؤال: كيف وصلت الأزمة النووية بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية إلى «خط الخطر» الذي وصلت إليه الآن؟ وقليلون أيضاً مكترثون باستخلاص الدروس المستفادة لتجنب الوصول بالأزمة النووية مع إيران إلى ما وصلت إليه الأزمة مع كوريا الشمالية.

من بين هؤلاء القلائل جيفري لويس الباحث المتخصص في العلاقات الدولية الذي نشر مقالا شديد الأهمية في صحيفة «واشنطن بوست» (٢٢/٩/٢٠١٧) خلص فيه إلى نتيجة شديدة الخطورة تقول أن «هناك من يبحث عن مطرقة لتهديم أي فرصة للتوصل إلى حل للأزمة النووية مع إيران

الكورية الشمالية تشوي سون هوي في مؤتمر عقد في موسكو لمنع الانتشار النووي في أعقاب تصريحات المدير وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية (سي.آي.إيه) مايك بومبيو قال فيها (١٩/١٠/٢٠١٧) أن الولايات المتحدة «يجب أن تتصرف كما لو أن النظام الكوري الشمالي على وشك الحصول على صاروخ نووي قادر على ضرب أهداف أمريكية، وأن تتأكد من قدرتها على منع ذلك»، وزاد بومبيو على ذلك القول بأن «الرئيس دونالد ترامب مصمم على منع كوريا الشمالية من بلوغ أهدافها».

هذا هو التصعيد الأمريكي الذي كان يعنيه جيفري لويس في مقالته المشار إليها من خلال تحليل التجربة التاريخية لإدارة واشنطن الأزمة النووية مع كوريا الشمالية ابتداءً من عام ٢٠٠٢، والتي وصل فيها إلى الاستنتاج المهم الذي ذكرناه وهو أنه كان هناك ثمة من يدفع كوريا الشمالية إلى «حافة الخطر»، حتى وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه الآن الأمر الذي يمكن أن يتكرر حرفياً مع إيران.

حدود المشابهة بين بيونج يانج وطهران

يرى جيفري لويس مشابهة إلى حد التطابق بين الاتفاق النووي الذي توصلت إليه واشنطن مع كوريا الشمالية عام ١٩٩٤ وبين الاتفاق النووي الذي توصلت إليه مجموعة دول «١+٥» مع إيران عام ٢٠١٥، كما يرى مشابهة إلى حد التطابق بين إفسال إدارة جورج بوش عام ٢٠٠٢ الاتفاق النووي مع كوريا الشمالية وبين سعي إدارة دونالد ترامب لأن لإفسال الاتفاق النووي الموقع مع إيران.

فالبرنامج النووي لكوريا الشمالية، كما هو حال البرنامج النووي الإيراني «ضبط قبل اشتداد عوده»، أي قبل أن تكتمل القدرة النووية لكل من بيونج يانج وطهران، مما اضطر كلا منهما إلى الدخول في مفاوضات دولية أدت إلى تجميد البرنامج النووي الكوري الشمالي في اتفاق إطار مع واشنطن عقد في جنيف عام ١٩٩٤ بعد عامين فحسب من اندلاع الأزمة بين الولايات المتحدة وكوريا الشمالية حول القدرات النووية المكتشفة للأخيرة. وكذلك اضطرت إيران إلى إبرام اتفاق حول برنامجها النووي في فيينا مع دول مجموعة «١+٥» عام ٢٠١٥، ولكن بعد ١٣ عاماً من المفاوضات المرهقة.

المشابهة لم تقتصر على ذلك فقط بل امتدت أيضاً إلى محتوى الاتفاقيين اللذين تم التوصل إليهما، حيث تضمن كل من هذين الاتفاقيين بنوداً متشابهة مثل رفع العزلة والعقوبات الدولية المفروضة مقابل وقف دوران البرنامج النووي وتجميد أنشطته والقبول بالتفتيش الدولي، وحصلت كل من بيونج يانج كما حصلت طهران على فرصة امتلاك برنامج نووي سلمي

بالمقابل تحت إشراف دولي مُحكم. وحدث مع بيونج يانج، عقب توقيع هذا الاتفاق مع ما يحدث الآن من ضغوط وتشويه مع طهران ضمن حملة قاسية استهدفت إسقاط الاتفاقين، تحت مزاعم عدم الالتزام بروح الاتفاق، وتفجير قضايا حقوق الإنسان التي تنتهك، واتهامات بوجود أنشطة نووية سرية تحت الأرض في البلدين، وفتح ملف إنتاج صواريخ باليستية، رغم أن هذا الملف لم يرد ضمن الاتفاق النووي الموقع مع كل من كوريا الشمالية وإيران من قريب أو من بعيد.

كانت هناك محاولات من إدارة الرئيس بيل كلينتون لحل لأزمة الصواريخ الباليستية مع كوريا الشمالية، لكن انتخابات الرئاسة الأمريكية عام ٢٠٠٠ جمدت هذا المسعى، وعندما اتجه الرئيس الجديد جورج دبليو بوش لمواصلة تلك المفاوضات التي كان قد بدأها إدارة بيل كلينتون مع كوريا الشمالية كانت المعلومات قد أخذت تتراكم من جانب الأجهزة الاستخباراتية التي تتهم كوريا الشمالية بالوصول إلى مرحلة خطيرة من التخصيب السري لليورانيوم من خارج الاتفاق الموقع عام ١٩٩٤، وانتهاز معارضو الاتفاق من صفوف الحزب الجمهوري للإطاحة به، عندها قال جون بولتون (يميني صهيوني) وقت أن كان مساعداً لوزير الخارجية الأمريكية قولته الشهيرة: «هذه هي المطرقة التي كنت أبحث عنها لتهديم اتفاق الإطار مع كوريا الشمالية»، وكان ما كان، فعقب إلغاء اتفاق الإطار مع كوريا الشمالية من جانب إدارة الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش استأنفت كوريا الشمالية تجاربها الصاروخية طويلة المدى التي كانت قد جمدها في مفاوضاتها مع إدارة بيل كلينتون، وعندما حاول جورج بوش أن يجدد التفاوض مع كوريا الشمالية بإجراءات كبيرة كانت الفرصة المتاحة قد قذفت بها الرياح، وبدأت فرص نزع السلاح النووي الكوري الشمالي تضيق وتبتد، ولم يدرك هؤلاء حقيقة أن كوريا الشمالية كانت راغبة ومستعدة لمقايضة مشروع نووي لم ينجز بعد مقابل تحسين العلاقات مع أمريكا والعالم، ولكن بعد نجاح تجربتها النووية الأولى أضحى مستحيلًا أن تقبل بما سبق أن رفضه الأمريكيون، وهذا هو الدرس المهم الذي لا يريد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب وصقور الكونجرس الجمهوريين كما لا يريد بنيامين نتياهو رئيس الحكومة الإسرائيلية وصقور الليكود والمتشددون في حكومته أن يفهموه في إدارة الأزمة النووية مع إيران.

الدفع بإيران إلى الخيار الكوري الشمالي

ما يحدث الآن مع إيران يكاد يكون إصرار على فرض الخيار الكوري الشمالي على طهران من خلال جهود تدفع لإلغاء الاتفاق النووي الموقع معها وتشديد العقوبات مع تنوعها في

الأنشطة الهدامة. وفور انتهاء ترامب من خطابه أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية فرض عقوبات على "الحرس الثوري" وقال ستيف منوشن وزير الخزانة الأمريكي أن "الحرس الثوري لعب دوراً محورياً في أن تصبح إيران الدولة الراعية الأولى للإرهاب في العالم".

الملفت هنا أن ترامب كان حريصاً على الربط بين هذه الإجراءات والقرارات وبين تأكيده على أن إيران "تتعامل مع كوريا الشمالية، وأنه كلما طال أمد انتظار مواجهة التهديدات، كما حدث مع كوريا الشمالية، أصبحت التهديدات أكثر خطراً"، ما يعني أن ترامب مُصر على المضي في القراءة الخاطئة للتجربة الفاشلة والمريرة مع كوريا الشمالية التي ترى أن المزيد من الضغط على إيران هو الذي سيحول دون تكرار تجربة الفشل في وقف البرنامج النووي الكوري الشمالي وليس العكس، وهذا ما أعادت تأكيده المندوبة الأمريكية في مجلس الأمن نيكي هايلي التي دعت، خلال جلسة لمجلس الأمن، إلى محاسبة إيران على انتهاكها لقرارات مجلس الأمن لا تتعلق حصراً بالاتفاق النووي، ولكن أيضاً لإطلاقها صواريخ باليستية، وإرسالها أسلحة إلى لبنان واليمن، وتجاهل الجنرال قاسم سليمان قائد "فيلق القدس" التابع لـ "الحرس الثوري" حظر سفر مفضلاً عليه بموجب قرارات دولية، واعتبرت أن طهران تواصل "التلاعب بمجلس الأمن من خلال دعمها الإرهاب ورفضها إخضاع مواقعها العسكرية لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وحذرت من أن "استمرار التغاضي عن انتهاكها سيضعنا أمام كوريا شمالية أخرى".

هذا التصعيد الأمريكي ضد إيران لا ينافسه إلا التصعيد الإسرائيلي، حيث يرى بنيامين نتنياهو في الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فرصته التي كان يتمناها بعد تجربته المريرة مع الرئيس السابق باراك أوباما الذي لم يستجب لضغوط نتنياهو على مدى ثماني سنوات بإعطاء كل الأولوية للملف النووي الإيراني على حساب الملف الفلسطيني باعتبار أن إيران هي مصدر الخطر والتهديد للأمن والاستقرار الإقليمي وليس النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي، كما لم يستجب لضغوط نتنياهو التي كانت تستهدف منع أو على الأقل عرقلة التوصل إلى اتفاق مع إيران حول برنامجها النووي وكان يرجح الحل العسكري لتدمير القدرات النووية الإيرانية ومنع إيران نهائياً من امتلاك أية قدرات نووية عسكرية أو مدنية.

نتنياهو الذي كان يتابع حملة ترامب الانتخائية وإعلانه عن نواياه بـ "تمزيق الاتفاق النووي مع إيران" في حال فوزه بالرئاسة عمل منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض على جعل الخطر النووي الإيراني بشكل خاص والخطر الإيراني بشكل عام أهم ملفات ترامب، وفي زيارته الأخيرة لنيويورك لحضور

عملية تضييق خناق على صانع القرار الإيراني للتخلي نهائياً ليس فقط عن الخيار النووي بل عن قدراته الإستراتيجية العسكرية والصاروخية بالأخص إضافة إلى محاصرة الدور الإيراني إقليمياً دون تدبر للسياسة الإيرانية البديلة عن الاستسلام وهي تصعيد المواجهة وربما الأخذ برد فعل المرشد الأعلى للجمهورية الإسلامية الإيرانية السيد علي خامنئي على تهديدات الرئيس ترامب بتحويل الاتفاق إلى «فتات».

فبعد ترقب دام شهر تقريباً أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ظهر الجمعة (١٣/١٠/٢٠١٧) ما وعد به في خطابه الناري ضد إيران أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد ألقى خطاباً قال فيه أن «الاتفاق النووي (مع إيران) ليس في مصلحة الأمن القومي الأمريكي»، ورفض التصديق على الاتفاق، لكنه لم ينسحب منه، وإنما ألقى الكرة في ملعب الكونجرس الأمريكي للقيام خلال ٦٠ يوماً بمعالجة الثغرات التي تراها واشنطن واردة في الاتفاق، وبخاصة ما يتعلق بقدرة إيران بعد ٨ سنوات من الآن على استئناف جزء من برنامجها النووي، وما يتعلق بالعقوبات الأمريكية ضد إيران التي كان قد تم تصديقها. وهدد ترامب بأنه «في حال عدم توصل الكونجرس والمشاورات مع الحلفاء إلى قرار حول معالجة الثغرات في الاتفاق فإن الصفقة (الاتفاق) سيتم إلغاؤها». وأشار ترامب إلى أن زعماء مجلسي النواب والشيوخ يصوغون تشريعاً لتمرير قانون مراجعة الاتفاق النووي لمنع إيران من تطوير صواريخ باليستية عابرة للقارات، وجعل القيود المفروضة على النشاط النووي الإيراني صارمة.

لم يكتف ترامب بذلك ولكنه اتخذ قرارات ومواقف أخرى أكثر تشدداً أبرزها:

١. إعلان إستراتيجية مواجهة شاملة ضد إيران تتضمن أربعة عناصر: أولها، العمل مع الحلفاء لمواجهة نشاط إيران المزعزع للاستقرار الإقليمي ودعم الإرهاب في الشرق الأوسط. ثانيها، فرض عقوبات إضافية لعرقلة النظام الإيراني عن تمويل الإرهاب. ثالثها، فرض عقوبات على إيران لتجارها الصاروخية الباليستية والأسلحة التي تهدد جيرانها وتهدد التجارة العالمية وحرية الملاحة. رابعها، منع إيران من اتخاذ مسار للحصول على سلاح نووي.
٢. فرض عقوبات على "الحرس الثوري" الإيراني، ووضع قادته على قائمة العقوبات الأمريكية بسبب دعمه للإرهاب، وتطبيق العقوبات على كل أذرعه التابعة.
٣. فرض عقوبات جديدة على إيران (خارج الاتفاق النووي) رداً على تجارب الصواريخ الباليستية وكل

نسخة طبق الأصل من القدرة الإيرانية في مجال الصواريخ، ولاشك أنه في المجال النووي أيضاً.

الوشاية الحقيقية كانت في المعلومات التي تحدث عنها بخصوص التعاون الوثيق في المجال النووي بين طهران وبيونج يانج، وهو تعاون، إن كان صحيحاً، فإنه يعد تجاوزاً لضوابط وشروط الاتفاق النووي الموقع مع إيران ومن ثم يستوجب العقاب الدولي وهذا ما تريده إسرائيل وما تسعى إلى تأكيده لخلق مبررات قوية أمام الحلفاء الدوليين للولايات المتحدة لدعم موقف واشنطن المتصاعد ضد الاتفاق النووي. فقد كتب فيشمان يقول ما نصه: "إذا ما تميز التعاون التكنولوجي - العلمي بين الدولتين (كوريا الشمالية وإيران) على مدى السنين بضخ العلم في مجال الصواريخ من كوريا الشمالية إلى إيران، ففي السنوات الخمس الأخيرة انقلب الميل: فالعلم والمال يتدفقان من إيران إلى كوريا الشمالية ولاسيما عندما يدور الحديث عن الموضوع النووي. فحين تكون إيران لا تستطيع، بسبب نظام الرقابة على أراضيها، تطوير قدرات نووية عسكرية، فإنها تفعل ذلك في دولة مثل كوريا الشمالية، حيث طرد مراقبو الوكالة الدولية للطاقة الذرية منها قبل سنين".

الرسالة التي أراها الكاتب الإسرائيلي لخصها بالقول: "إن استمرار تطوير الصواريخ الكورية الشمالية في إيران، وكذا الدور الإيراني في المشروع النووي الكوري الشمالي والقدرات الكورية الشمالية التي هي نسخة شبه الأصل عن القدرات الإيرانية.. كلها أوراق قوية يمكن لستياهو أن يمتشقها ويضعها على طاولة ترامب"، مشيراً إلى أنه "إذا كان مراقبو الوكالة الدولية للطاقة الذرية يبحثون عن الخبراء الإيرانيين في المنشآت النووية الموجودة تحت المراقبة الدولية داخل إيران ولا يجدونهم، فعليهم أن يعرفوا أنهم ليسوا هناك، هم في المختبرات الكورية الشمالية".

خيارات إيران الصعبة

إيران ليست بعيدة أو مغيبة عن كل هذه الوشائيات والرد الحاسم الذي ورد على لسان المرشد الأعلى السيد علي خامنئي بـ"تفتيت الاتفاق" رداً على تهديدات الرئيس الأمريكي بإلغائه كان يحمل معنى أن إيران مستعدة لكل الخيارات في محاولة لردع اتجاه ابتزاز إيران بالمزيد من التهديد والمزيد من الضغوط والعقوبات، لكن إيران تدرك في ذات الوقت، وكما ورد على لسان وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف أن "قلق دعاة الحروب أعداء إيران من التزامها بالاتفاق يفوق قلقهم من عدم التزامها به". لذلك هي حريصة على تأكيد التزامها بالاتفاق، أكدت ذلك على لسان الرئيس حسن

اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة تحدث الإسرائيليون عن قائمة تتضمن مجموعة كبيرة من الخروقات الإيرانية للاتفاق النووي لتقدمها للرئيس الأمريكي حال لقائه معه، وذلك لإقناعه بضرورة تشديد موقف واشنطن من طهران واتهامها بخرق الاتفاق. من بين هذه الخروقات معلومات حول منشآت لم تصرح عنها إيران في مشروعها النووي والتي تجري فيها، حسب الشبهات، أعمال بحث وتطوير ممنوعة في المجال النووي العسكري، وفي كل تلك المنشآت، لم تقم الوكالة الدولية للطاقة الذرية بإجراء تفتيش، بسبب رفض إيران السماح بدخول المفتشين إليها، أو عدم رغبة رجال الأمم المتحدة بالدخول في مواجهة مع إيران. وزاد المصدر الإسرائيلي على ذلك بأن "هناك قائمة كاملة بالمواقع المشبوهة التي لا تسمح إيران للمفتشين بزيارتها، ولا تطبق فيها الآليات التي حددها الاتفاق النووي بشأن المراقبة".

وفور إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب موقفه من الاتفاق النووي الموقع مع إيران في خطابه الذي ألقاه يوم ١٣ أكتوبر ٢٠١٧ كان تنياهو حريصاً على التعقيب بإيجابية على ما ورد في هذا الإعلان من مواقف تنسجم مع السياسة الإسرائيلية واعتبر أن إعلان ترامب "خلق فرصة لتصحيح الاتفاق السيء، ولكبج الوحشية الإيرانية وإيقاف دعمها للإرهاب".

إسرائيل حريصة على استثمار الفرصة التي أتاحتها إعلان ترامب ضد الاتفاق النووي مع إيران بترويع الأمريكيين والمتجمع الدولي من أنه دون سياسة واضحة تستهدف استئصال القدرات النووية الإيرانية فإن إيران سوف تتحول عاجلاً أم آجلاً إلى "كوريا شمالية أخرى".

المقال الذي نشره المعلق العسكري في صحيفة "يديعوت أحرونوت" إيليكس فيشمان بهذا الخصوص كان بمثابة "بلاغ رسمي" ضد إيران وبرنامجهما النووي وكأنه كان يمسك بـ"عشرات المطارق" لت هشيم الاتفاق النووي مع إيران أضعاف أضعاف مع فعل جون بولتون مع الاتفاق النووي الكوري الشمالي.

فقد كتب فيشمان أنه "على مدى سنين كانت كوريا الشمالية الشريك الفاعل ومركز التطوير لصناعة الصواريخ الإيرانية. فصواريخ (شهاب - ٣) هي تطويغات لصواريخ (نودنج) الكورية الشمالية، وصواريخ (خورامشهر) التي يصل مداها إلى ٢٥٠٠ كيلومتر هي في واقع الأمر صاروخ كوري يسمى (HS:١٠). ويشير خبراء الاستخبارات الذين يتابعون الصواريخ الإيرانية والصواريخ الكورية الشمالية الجديدة إلى تغييرات متماثلة في كليهما، تستهدف جعل هذه الصواريخ أكثر دقة، وهو دليل على أن القدرة الفنية لكوريا الشمالية هي

الأمريكي، لكن التحدي الذي يواجه إيران الآن هو أن هذه الدول باتت تميل إلى خيار مزدوج يرى من ناحية استمرار العمل بالاتفاق، ويرى من ناحية أخرى فتح حوار أو الدخول في مفاوضات جديدة حول ما تراه واشنطن ثغرات في الاتفاق الأول الموقع في يوليو ٢٠١٥ والذي يتسع ليشمل الصواريخ الباليستية الإيرانية، والسياسات الإقليمية الإيرانية المرفوضة واتهامات واشنطن لطهران بدعم الإرهاب، عندها كيف سيكون الرد الإيراني إذا لم تستجب الدول الأوروبية إلى تحذير السيد علي خامنئي بـ "عدم التناغم من العنجهية الأمريكية" ورفض علي أكبر ولاياتي لأية شروط أوروبية للاستمرار في دعم الاتفاق والالتزام به؟

السؤال صعب وي طرح الخيارات الصعبة:

هل ستقبل إيران بالشروط الأوروبية والمطالب الأمريكية أم "ستحول الاتفاق إلى فتات" على نحو ما حذر السيد علي خامنئي، وعندها قد تجد نفسها أمام الانخراط في الخيار الكوري الشمالي اضطراراً وليس اختياراً تماماً على نحو ما حدث لكوريا الشمالية، لكن يبقى سؤال مهم آخر وهو: هل تتحمل إيران تبعات هذا الخيار الذي تدفع كوريا الشمالية أثمانه الفادحة؟

روحاني، وعلى لسان وزير الخارجية محمد جواد ظريف، لكنها حريصة أيضاً على ربط هذا الالتزام برفض أي ضغوط وأي شروط، على نحو ما حذر علي أكبر ولاياتي كبير مستشاري المرشد الأعلى الدول الأوروبية من فرض شروط جديدة على مواصلة تطبيق الاتفاق، وقال في مؤتمر صحفي نقله التلفزيون الإيراني بأن "الأوروبيين لا يحق لهم القول: إننا نقبل (هذا الاتفاق) لكن علينا التحدث عن الوجود الإيراني في الشرق الأوسط". وقال أن "القول أنهم يقبلون بالاتفاق، لكن عليهم التفاوض على الوجود الإيراني في المنطقة أو الدفاع الباليستي الإيراني يعد بمثابة طرح شروط (على تطبيق الاتفاق)، وهذا غير مقبول إطلاقاً"، وأكد أنه "لا شروط للاتفاق، ويجب تطبيقه عملاً بما اتفق عليه في فيينا يوم ١٤ يوليو ٢٠١٥ بين إيران ومجموعة الدول الست".

رفض هذه الشروط يأتي بمثابة توضيح لخيار إيران بقبول الاستمرار في الالتزام بالاتفاق والعمل مع الدول الخمس الأخرى في حال الانسحاب الأمريكي. كان هذا الخيار الذي أعلنته إيران فور إعلان ترامب عن موقفه من الاتفاق مشروطاً باستمرار دعم هذه الدول الخمس الأخرى أعضاء مجموعة دول "١+٥" بالاتفاق كما هو دون اعتبار للموقف